الزيارة. ويشيرون، في ذلك، إلى جملة مواقف الحزب الاشتراكي قبل عام ١٩٨١، وإلى مدى التطور اللاحق «بتحسين» المواقف الاشتراكية لصالح الجانب العربي والفلسطيني. ويعزون هذا «الاضافي» في الموقف إلى الأوضاع الاقتصادية السياسية، العالمية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، التي واجهت ميتران عشية استلامه السلطة، وفرضت عليه «إضافة» مواقف جديدة لسياسته حول مشكلة الشرق الأوسط، وهو في موقع السلطة. فعند استلامه السلطة، كان الاقتصاد الفرنسي يواجه أزمة مستعصية(*)، فقد بلغ العجز خلال عام ١٩٨٠ حوالى ٦٠ مليار دولار (أي ما يوازي ٥ مرات عجز عام ١٩٧٩)، وشملت البطالة حوالى مليون ونصف مليون عامل، وانخفضت قيمة الفرنك الفرنسي بفعل السياسة المالية الجديدة لإدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان.

ومع وجود الاشتراكيين في سدة الحكم، اشتدت خطورة الأزمة نظراً لتوجس عدة أطراف (البورجوازية الفرنسية الكبيرة، الولايات المتحدة الأميركية، الأنظمة العربية الغنية)، من النتائج الاقتصادية التي ستترتب على قيام سلطة اشتراكية تحمل برنامجاً للتأميمات ولزيادة الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة، الأمر الذي انعكس ركوداً اقتصادياً في الداخل أملاه قرار البورجوازية الكبيرة في الامتناع عن اعادة اطلاق عملية الانتاج بانتظار جلاء السياسة الاقتصادية الجديدة، وميلاً لدى أنظمة النفط الخليجية لإعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية بفرنسا الاشتراكية، تمثل في تجميد المفاوضات حول عدد من المشاريع المشتركة، أو تأجيل البت بشأنها، فضلاً عن التلويح بامكانية سحب الارصدة المودعة في المصارف الفرنسية.

من هنا، كان لزاماً على السلطة الفرنسية الجديدة أن تتوجه لرعاية مصالح فرنسا الاقتصادية في المنطقة العربية، باعتبار أن أي اهتزاز لها يعرض الاقتصاد الفرنسي لأزمة خانقة، وبالتالي «لإضافة» مواقف سياسية حيال الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

وتتمثل ضخامة حجم التبادل الفرنسي ــ العربي بما يلي:

( أ ) النفط: تؤمن ست دول عربية حوالى ٧٠٪ من حاجة فرنسا الاجمالية إلى النفط، والسعودية هي الممول النفطي الأول لفرنسا، يليها العراق.

(ب) الودائع العربية: يبلغ حجم الودائع العربية في الاقتصاد الفرنسي حوالى ٣٠ مليار دولار، من أصل ١٣٠ مليار دولار تشكل الاحتياطي العام للعملات، وتأخذ شكل استثمارات في العمارات، أو أسهم وسندات.

( ج ) التسويق العسكري: تعتبر فرنسا مورّد السلاح الرئيسي إلى منطقة الشرق الأوسط. فنصف مبيعاتها عام ١٩٨٠، البالغة ٣٥ مليار فرنك، قد اشترته الدول العربية. كما صدّرت إلى هذه الدول سلاحاً بقيمة ٢٥ مليار فرنك من مجمل صادراتها من السلاح البالغة ٣٢ ملياراً في العام ١٩٨١، وباعت الدول العربية في الشهرين الأولين من العام الحالي (١٩٨٢) سلاحاً بقيمة ٢١ مليار فرنك من مجموع صادراتها من السلاح التي بلغت في الفترة نفسها ٢٢ ملياراً. كما ترتبط بمجموعة من العقود يبلغ مردودها بلايين الدولارات.

( د ) استثمارات فرنسية في المنطقة العربية: تتنوع الاستثمارات الفرنسية في المنطقة العربية، من اشتراك الرأسمال الفرنسي في تمويل الخطة السادسة للتنمية في تونس، إلى التصدير الواسع للجزائر، إلى عشرات المشاريع الخاصة، وفي طليعتها اتفاق شركة ايروسبسيال (يملكها الجنرال جاك ميتران شقيق الرئيس الفرنسي) مع السعودية لإطلاق أقمار صناعية للاتصالات.

إضافة إلى هذه الارتباطات الاقتصادية، كان لا بد للسياسة الاشتراكية في موقع السلطة أن تأخذ بعين الاعتبار على الصعيد الفرنسي الداخلي، القوى السياسية الفرنسية الفاعلة، والتي تعتبر صديقة للقضية العربية، داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي وخارجه:

ــ السيريس (Ceres) (مركز الدراسة والبحث والثقافة الاشتراكية) والذي يضم حوالى ٢٠٪ من

(*) اعتمدنا على الأرقام التي أوردتها «نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية» التي يصدرها فريق الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي.